



المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان
(EMHRF)

المشاوراة السادسة لمجلس الممثلين

24 تشرين الأول/أكتوبر 2021 – عبر الإنترنت

محضر الاجتماع

www.emhrf.org

جدول المحتويات

- 3..... افتتاح المشاورة السادسة لمجلس الممثلين
- 4-1- التطورات خلال الفترة 2018-2020
- 4-1-1 التطورات الرئيسية
- 5-1-1 لمحة عامة عن أنشطة الدعم بحسب البلدان
- 5-1-2-1 سوريا: حماية أمن المدافعين وتمكين الضحايا من ضمان حقوقهم
- 5-2-2-1 مصر: حماية قدرة المجتمع المدني المستقل على التحمل
- 5-3-2-1 ليبيا: تمكين مبادرات حقوق الإنسان الشعبية للعمل ضمن تحالفات
- 6-4-2-1 إسرائيل-فلسطين: حماية عمل المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين
- 6-5-2-1 الجزائر: حماية حقوق المجتمع المدني في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات
- 6-6-2-1 تونس والمغرب: دعم الجمعيات في التصدي لانعدام المساواة، وتعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة
- 7-7-2-1 لبنان: الارتقاء بدعم المجتمع المدني للسكان المستضعفين في أوقات الأزمات
- 7-3-1 التطورات المالية والتنظيمية
- 9-2- الأهداف المستقبلية
- 10-3- المناقشة مع مجلس الممثلين
- 10-3-1 هيكل المؤسسة
- 10-3-2 تدقيق الحسابات
- 10-3-2-1 تعزيز التبادل بشأن الأولويات المشتركة
- 10-3-2-2 توفير الموارد لحركة حقوق الإنسان
- 11- اختتام المشاورة السادسة لمجلس الممثلين

افتتاح المشاورة السادسة لمجلس الممثلين

افتتح المشاورة السادسة لمجلس الممثلين كل من رئيس المؤسسة الأورو - متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، إدريس اليازمي، ومديرة قسم المرافعة الدولية في مركز عدالة، رينا روزنبرغ التي تم تعيينها لرأس المشاورة التي جرت عبر الإنترنت في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2021، وقد رحبا بجميع المشاركين.

ومن بين أعضاء مجلس أمناء المؤسسة الذين حضروا المشاورة كريستين م. ميركيل، وكمال الجندوبي، وحبيب نصار، ومارك شايد بولسن.

وبمناسبة افتتاح هذه المشاورة، أشاد إدريس اليازمي بذكرى الراحل ميشيل توبيانا الذي وافته المنية مؤخراً، وكان مثل سائر أعضاء مجلس الأمناء مهندساً للمؤسسة وداعماً لها منذ نشأتها. وأشار اليازمي إلى أن تأسيس المؤسسة جرى بموافقة أعضاء الأورو-متوسطة للحقوق في عام 2003 في أعقاب دراسة أجراها خميس شماري وجاكوب غاميلغارد، وقد قُيِّمت الدراسة الحاجة إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وجمعياتهم ودعمهم في منطقة جنوب البحر المتوسط.

ومنذ ذلك الوقت، خصصت المؤسسة منحاً صغيرة بلغ مجموعها 17 مليون يورو لتوفير دعم مالي للمدافعين وللمنظمات غير الحكومية المعرضين للخطر، وللنظمات غير الحكومية التي تنفذ مبادرات مبتكرة، أو مبادرات حساسة، أو تهدف إلى تطوير القيادات النسائية، أو منظمات تعمل في مناطق نائية.

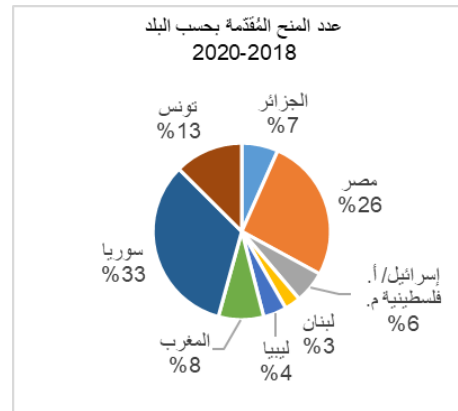
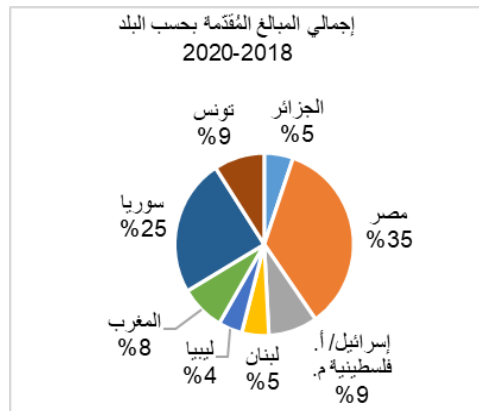
1- التطورات خلال الفترة 2018-2020

ذكر إدريس إليزي أن المؤسسة الأورو-متوسطة تقوم فقط بتقديم الدعم المالي للمدافعين، والجماعات، والمنظمات غير الحكومية المحلية، وأن المؤسسة لا تشارك في أنشطة مناصرة وتحافظ على سرية أنشطتها. وتولي المؤسسة الأولوية لدعم المبادرات المبتكرة والحساسة (مثلاً، حول موضوعات الهجرة، والحقوق الفردية، إلخ.)، والمبادرات التي تقودها نساء، والمنظمات التي تقع في بلدان يُحظر تقديم التمويل فيها أو من الصعب جداً الحصول عليه، والمنظمات التي تعمل في مناطق نائية (خارج العواصم وفي الشتات).

1-1 التطورات الرئيسية

تم عرض بعض المؤشرات الرئيسية على مجلس الممثلين لتقديم لمحة عامة عن تقييم أنشطة المؤسسة الأورو-متوسطة.

- تم تقديم دعم لحماية واستدامة أنشطة **333 مدافعاً محلياً وجهة فاعلة في المجتمع المدني**، مما يمثل زيادة بنسبة **29%** في رأسمال المنح المقدمة من المؤسسة مقارنة بالفترة 2015-2017.
- ركزت المؤسسة على المدافعين الشباب والمنظمات غير الحكومية الحديثة النشأة (30%)، والنساء والأفراد المنتمين لمجتمع الميم الموسع (25%)، والمدافعين الذين يعيشون في المنافي والجمعيات المعنية بالمهاجرين (25%). علاوة على ذلك، كان 70% من جميع المستفيدين يعملون في مناطق خارج عواصم بلادهم.
- تم تطوير برنامج أوسع لمصر (استأثر بـ 35% من رأسمال المنح)، بما في ذلك إرشاد موجّه للمحاميين الشباب والمنظمات غير الحكومية التي تعمل من المنافي. إلى جانب سوريا (25%)، 60% من مجمل تدخلات المؤسسة قد تركزت في هذين البلدين.
- أجريت دراسة حول طرق تعزيز التمويل المحلي للمنظمات غير الحكومية التونسية المعنية بحقوق الإنسان.
- أنفق 76% من ميزانية المؤسسة على المنح والأنشطة.
- الأمانة العامة مؤلفة من 11 موظفاً، بينهم 3 موظفين جدد، وتم تجديد الدائرة الإدارية والمالية (موظفان اثنان) تجديداً كاملاً.



2-1 لمحة عامة عن أنشطة الدعم بحسب البلدان

استناداً إلى الوثائق الأولية التي أعدتها المؤسسة وأرسلتها إلى أعضاء مجلس الممثلين، قدّم إدريس اليازمي لمحة عامة عن تدخلات المؤسسة في كل بلد.

1-2-1 سوريا: حماية أمن المدافعين وتمكين الضحايا من ضمان حقوقهم

في سوريا، ركّز دعم المؤسسة على حماية 82 مدافعاً فرداً ليتمكنوا من النجاة من التهديدات على حياتهم من خلال الانتقال إلى مناطق أكثر أمناً في البلد أو إلى بلدان مجاورة. إضافة إلى ذلك، دعمت المؤسسة 34 مبادرة للمجتمع المدني السوري تهدف إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من جميع أطراف النزاع، وتوفير مساعدة وتمكين للسكان المستضعفين والضحايا، بمن فيهم نساء وشباب ومشردون داخلياً ولاجئون ليتمكنوا من المطالبة بحقوقهم وإنهاء الإفلات من العقاب. وبلغ رأسمال منح المؤسسة للمدافعين السوريين عن حقوق الإنسان 1.4 مليون يورو.

على سبيل المثال، أتاح الدعم انتقال مدافعين سوريين من مناطق محاصرة (الغوطة الشرقية، ومخيم اليرموك، ودرعا) لتجنب الاعتقال. كما ساهمت المؤسسة في دعم إقامة تحالف بين 5 منظمات للضحايا وعملت هذه المنظمات على صياغة ميثاق دعا إلى تأسيس آلية دولية للكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة بشأن المختفين قسراً وضحايا الاحتجاز التعسفية.

2-2-1 مصر: حماية قدرة المجتمع المدني المستقل على التحمل

انصب التركيز الرئيسي للمؤسسة على دعم قدرة المجتمع المدني المستقل على التحمل، وحماية أمن 40 مدافعاً فرداً وناشطاً مؤيداً للديمقراطية ممن يواجهون مضايقات قضائية، ومساعدة 34 منظمة معنية بحقوق الإنسان لتوسيع شبكات الحماية المحلية وحماية وجودها وتأثيرها، وذلك في داخل البلد وخارجه. وكان هدف الدعم تمكين المدافعين والمنظمات من مواصلة مساعدة ضحايا القمع وتوثيق الانتهاكات، إضافة إلى تطوير مبادرات مبتكرة، خصوصاً في مجالات الإعلام والمناصرة، بغية توسيع قاعدة الدعم لحركة المجتمع المدني على المستويين الوطني والدولي. وبلغ رأسمال منح المؤسسة للمدافعين المصريين عن حقوق الإنسان 2 مليون يورو.

على سبيل المثال، تم تخصيص دعم لمبادرات رئيسية تقدم مساعدة قانونية وشركات محاماة، ولتدريب محامين شباب، والدفاع عن فاعلين في المجتمع المدني المستقل يواجهون محاكمات واتهامات ظالمة. علاوة على ذلك، ساعدت المؤسسة في تعزيز خطط الطوارئ لمدافعين ومنظمات في داخل البلد وخارجه وحماية سلامتهم وتوفير تدريبات أمنية لهم إضافة إلى معتكفات استراتيجية.

3-2-1 ليبيا: تمكين مبادرات حقوق الإنسان الشعبية للعمل ضمن تحالفات

هدفت تدخلات المؤسسة إلى حماية سلامة 6 مدافعين أفراد ودعم 9 منظمات ليبية ناشئة معنية بحقوق الإنسان، كان نصفها مسجلاً في الخارج لأسباب أمنية، لتمكينها من تطوير أنشطتها الرامية إلى توفير مساعدة قانونية لضحايا الانتهاكات، بمن فيهم مهاجرون محتجزون، وضحايا التعذيب والاختطاف، وضحايا الوفاة أثناء الاحتجاز، وتوثيق الانتهاكات وتعزيز احترام الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية التعبير. وبلغ رأسمال منح المؤسسة للمدافعين الليبيين عن حقوق الإنسان 256,000 يورو.

على سبيل المثال، تم تخصيص دعم لأعضاء من المنصة الليبية، بالتعاون مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، لمناصرة إقامة آلية تحقيق دولية، وقد ساهمت في تأسيس منصة مؤلفة من 6 منظمات غير حكومية محلية لحماية حقوق المهاجرين واللاجئين في البلد.

1-2-4 إسرائيل-فلسطين: حماية عمل المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين

في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، انصب التركيز الرئيسي للمؤسسة على دعم 20 منظمة معنية بحقوق الإنسان للتغلب على تبعات إغلاق فضاء المجتمع المدني، وفي الوقت نفسه التعامل مع الانتهاكات الجارية لحقوق الفلسطينيين، بما في ذلك البعد المتعلق بالأنوع الاجتماعي للاحتلال، والانتهاكات لحرية الحركة، والاعتقالات التعسفية ضد نشطاء المجتمع المدني والقاصرين، ومداهمات البيوت، وتخريب الأراضي وهدم البيوت. وبلغ رأسمال منح المؤسسة للمدافعين الإسرائيليين والفلسطينيين عن حقوق الإنسان 527,000 يورو.

وعلى سبيل المثال، تم التركيز على دعم المنظمات الفلسطينية التي تدافع عن حقوق النساء لمواجهة الزيادة الكبيرة في طلبات المساعدة ولضمان إيواء النساء من ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء الجائحة. كما دعمت المؤسسة عمالاً فلسطينيين قرروا تأسيس نقابة للتوصل إلى اتفاقية عمل جماعية وضمان احترام حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية في شركات إسرائيلية.

1-2-5 الجزائر: حماية حقوق المجتمع المدني في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات

ركزت أنشطة الدعم التي قامت بها المؤسسة على حماية سلامة 10 مدافعين أفراد وتعزيز 11 مبادرة للمجتمع المدني، بما في ذلك مبادرات في الشتات، بهدف التوعية بمطالب الحراك من أجل التغيير الديمقراطي، وتوثيق القمع القضائي وتوفير دعم مادي وتمثيلي قانوني لسجناء الضمير، وحماية فضاء حرية التعبير في المناطق النائية، خصوصاً للشباب. وبلغ رأسمال منح المؤسسة للمدافعين الجزائريين عن حقوق الإنسان 312,000 يورو.

وعلى سبيل المثال، ساهم دعم المؤسسة في إطلاق أنشطة للتضامن والمناصرة الدوليين من قبل فاعلين من المجتمع المدني الجزائري في الشتات، وهي أنشطة موجهة للبرلمان الأوروبي لتشجيع أعضائه على الدعوة إلى الإنهاء الفوري للقمع والإفراج عن جميع سجناء الضمير. كما دعمت المؤسسة مبادرات ثقافية يقودها الشباب بهدف حماية فضاءات حرية التعبير للشباب الجزائريين، سواء من خلال إنتاج الرسومات أو الأفلام السينمائية أو الوثائقية، خصوصاً في المناطق النائية.

1-2-6 تونس والمغرب: دعم الجمعيات في التصدي لانعدام المساواة، وتعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة

فيما يتجاوز الاختلافات والتعقيدات في عمليات التحول الديمقراطي الجاري في البلدين، أولت المؤسسة الأولوية لتعزيز العمليات الأساسية لـ 31 جمعية مغربية و43 جمعية تونسية، ويعمل 75% منها في مناطق نائية، وذلك للتصدي لانعدام المساواة وتمكين السكان المستضعفين، بما في ذلك الشباب، والنساء، وأفراد مجتمع الميم الموسع، والمهاجرون، والأشخاص ذوو الإعاقات، ليتاح لهم تقييم السياسات العامة والمشاركة في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. إضافة إلى ذلك، دعمت المؤسسة مبادرات لرصد عملية التحول وتعزيز تنفيذ الإصلاحات، بما في ذلك قوانين الوصول إلى المعلومات وقوانين مكافحة العنف ضد النساء، وفي الوقت نفسه تعزيز فضاءات الحوار بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية بين الأكاديميين والفاعلين في المجتمع المدني. وبلغ رأسمال منح المؤسسة للمدافعين عن حقوق الإنسان في تونس والمغرب مليون يورو.

وعلى سبيل المثال، انصب التركيز الرئيسي على مساعدة منظمات حقوق النساء المحلية والوطنية (39% في المغرب و21% في تونس) في جهودها في مجالات التوثيق والمناصرة والمساعدة في رصد تنفيذ القانون 103-13 في المغرب

والقانون 58-2017 الهادفين إلى مكافحة العنف ضد النساء. كما دعمت المؤسسة جمعيات تعمل في مناطق نائية وتنفيذ أنشطة في مجال الثقافة والفنون، وذلك لتمكين السكان المستضعفين من معرفة حقوقهم والمشاركة في تقييم السياسات العامة بالتعاون مع السلطات المحلية والمركزية.

1-2-7 لبنان: الارتقاء بدعم المجتمع المدني للسكان المستضعفين في أوقات الأزمات

بينما ركزت المؤسسة على دعم المبادرات المبتكرة في مجال حقوق الإنسان التي تواجه صعوبات مالية، زادت المؤسسة دعمها للفاعلين في المجتمع المدني اللبناني في عام 2020 لضمان عدم تراجع المجتمع المدني في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية غير المسبوقة، والتي تفاقمت من جراء الجائحة والانفجارات في مرفأ بيروت. وتم تخصيص دعم لـ 9 منظمات غير حكومية، وكان يهدف بصفة أساسية للتعامل مع احتياجات السكان الأشد تأثراً، بما في ذلك الشباب، وأفراد مجتمع الميم الموسع، والأشخاص ذوو الإعاقات، وأسر الأفراد المختفين قسراً، وذلك للمحافظة على الذاكرة وتمكين هذه الأسر من المطالبة بحقوقها. وبلغ رأسمال منح المؤسسة للمدافعين اللبنانيين عن حقوق الإنسان 291,000 يورو.

وعلى سبيل المثال، تم في العام الماضي توفير رعاية صحية واستشارات قانونية وسكن لأفراد من مجتمع الميم الموسع، وتم إطلاق حملات على وسائل التواصل الاجتماعي لدعم سلامتهم. كما دعمت المؤسسة منصة إعلامية مستقلة جديدة يقودها الشباب لتوفير فضاء للعديد من الأصوات وللمطالب التي نادى بها حركة الاحتجاجات، ولتعزيز الخطاب الشامل للجميع.

1-3 التطورات المالية والتنظيمية

بلغت ميزانية المؤسسة حوالي 8.4 ملايين يورو أثناء الفترة 2018-2020، وتم تخصيص 76% منها لتكاليف الأنشطة، في حين تم تخصيص 24% للرواتب والإدارة.

وهكذا حافظت المؤسسة على سياسة تحديد سقف لتكاليف الموارد البشرية والتكاليف الإدارية يبلغ ربع الميزانية التشغيلية، مما ضمن تخصيص معظم الموارد لدعم الفاعلين المحليين المعنيين بحقوق الإنسان.

تعكس النتائج المالية زيادة في الاحتياجات التي أعرب عنها المدافعون في المنطقة، خصوصاً أثناء أزمة كوفيد-19، كما تعكس نمواً خاضعاً للسيطرة للمؤسسة.

الدخل	2018		2019		2020		2018-20	
الإعانات								
الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي	406,463	16%	725,333	27%	683,472	22%	1,815,268	22%
الوكالة السويدية للتنمية والتعاون	365,958	15%	678,377	25%	597,076	19%	1,641,411	20%
وزارة الشؤون الخارجية الدنماركية	394,694	16%	316,984	12%	305,328	10%	1,017,006	12%
صندوق سيغريد راوزينغ	222,124	9%	54,882	2%	319,774	10%	596,780	7%
مؤسسات المجتمع المفتوح	330,154	13%	367,338	14%	311,051	10%	1,008,543	12%
المفوضية الأوروبية (الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان)، مصر	164,548	7%	171,476	6%	332,881	11%	668,905	8%
المفوضية الأوروبية (المديرية العامة للجوار والتوسع)، سوريا	20,692	1%	0	0%	0	0%	20,692	0%
المفوضية الأوروبية (المديرية العامة للجوار والتوسع)، ليبيا	132,618	5%	0	0%	0	0%	132,618	2%
الاتحاد الأوروبي - آية المدافعين عن حقوق الإنسان	223,359	9%	222,704	8%	383,407	12%	829,470	10%
معهد الأمم المتحدة الأقاليم لأبحاث الجريمة والعدالة	166,687	7%	0	0%	0	0%	166,687	2%
صندوق الأخوة روكفيلر	40,813	2%	0	0%	67,735	2%	108,548	1%
صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية	44,457	2%	52,499	2%	46,624	1%	143,580	2%
وزارة الشؤون الأوروبية والخارجية الفرنسية، سوريا	0	0%	77,708	3%	118,298	4%	196,006	2%
الدعم الممنوح من المخصصات	5,000	0%	5,000	0%	0	0%	10,000	0%
مجموع الإعانات المنقولة إلى الدخل	2,517,567	100%	2,672,301	100%	3,165,647	100%	8,355,514	100%
النفقات								
أنشطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان								
منح مستعجلة للمدافعين عن حقوق الإنسان	323,963	13%	254,816	10%	332,980	11%	911,759	11%
منح عادية للمدافعين عن حقوق الإنسان	1,433,579	57%	1,498,162	56%	1,972,842	63%	4,904,583	59%
تكاليف مالية ذات صلة بتقديم المنح	7,254	0%	10,482	0%	15,132	0%	32,868	0%
مناشئة أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان	11,914	0%	8,978	0%	3,056	0%	23,948	0%
اجتماعات مجلس الأمناء	52,286	2%	63,331	2%	11,364	0%	126,981	2%
تدري معاً خصيصاً للمنظمات غير الحكومية في المنع	0	0%	46,171	2%	0	0%	46,171	1%
تدريب معاً خصيصاً للمنظمات غير الحكومية المحل	0	0%	28,128	1%	0	0%	28,128	0%
ندوات نقاشية واجتماعات اللجنة	0	0%	43,336	2%	11,885	0%	55,221	1%
اجتماعات مع الشركاء (بما في ذلك جمع التمويل)	14,875	1%	5,098	0%	122	0%	20,095	0%
استشارات مجلس الممثلين	27,527	1%	0	0%	0	0%	27,527	0%
المجموع الفرعي لأنشطة دعم المدافعين عن حقوق الإنسان	1,871,398	74%	1,958,503	73%	2,347,381	75%	6,177,282	74%
خدمات أخرى ذات صلة بالأنشطة								
رسوم العضوية في شبكات المؤسسة	10,358	0%	5,435	0%	3,825	0%	19,618	0%
استشارات/ أبحاث مؤقتة	19,660	1%	4,392	0%	1,000	0%	25,052	0%
ترجمات	25,331	1%	34,242	1%	31,816	1%	91,389	1%
نفقات/ خدمات أخرى ذات صلة بالأنشطة	0	0%	6,945	0%	0	0%	6,945	0%
معلومات، نشر	2,080	0%	537	0%	2,475	0%	5,092	0%
المجموع الفرعي للخدمات ذات الصلة بالأنشطة	57,429	2%	51,551	2%	39,116	1%	148,096	2%
رواتب الموظفين								
موظفي البرامج	302,612	12%	347,199	13%	393,608	13%	1,043,419	13%
الموظفين الإداريين	148,574	6%	155,111	6%	198,818	6%	502,503	6%
محاسب داخلي/ استشاري خارجي	553	0%	28,534	1%	41,361	1%	70,448	1%
المجموع الفرعي للرواتب	451,739	18%	530,843	20%	633,788	19%	1,616,370	19%
النفقات الإدارية								
التدقيق المحاسبي	19,498	1%	24,567	1%	24,948	1%	69,013	1%
صيانة المنتدى والموقع الإلكترونيين بصفة آمنة	4,278	0%	5,037	0%	210	0%	9,525	0%
دعم تكنولوجيا المعلومات	23,855	1%	19,077	1%	17,223	1%	60,155	1%
إيجارات	49,376	2%	36,981	1%	39,972	1%	126,329	2%
نفقات مكتبية وقرطاسية	9,790	0%	18,256	1%	17,972	1%	46,018	1%
رسوم بنك ورسوم تحويل أموال	4,792	0%	2,130	0%	4,333	0%	11,255	0%
أخرى	25,416	1%	25,355	1%	18,456	1%	69,227	1%
المجموع الفرعي للنفقات الإدارية	137,005	5%	131,403	5%	123,113	4%	391,522	5%
البنود المالية								
الدخل المالي والنفقات المالية	4	0%	0	0%	0	0%	4	0%
ضرائب	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
المجموع الفرعي للبنود المالية	4	0%	0	0%	0	0%	4	0%
إجمالي النفقات	2,517,567	100%	2,672,301	100%	3,143,398	100%	8,333,266	100%
الربح التشغيلي								
	0	0%	-0	0%	22,249	1%	22,248	0%

* www.emhrf.org تعرض هذه الوثيقة ملخص تقارير التدقيق المالي للسنوات 2018، و 2019، و 2020، حسبما نُشرت على

2- الأهداف المستقبلية

اختتم إدريس اليازمي العرض بتقديم بعض الأهداف والمنظورات المستقبلية:

- تأمل المؤسسة المحافظة على ميزانية بحدود 3 ملايين يورو سنوياً، نظراً للتوجهات السلبية العامة فيما يتعلق بتمويل حقوق الإنسان المخصص للمنطقة. وتحديداً، تواجه المؤسسة بعض الصعوبات مع بعض الشركاء الذين دعموها تقليدياً، ولكنهم غيروا توجهاتهم. تأمل المؤسسة أيضاً السيطرة على نموها وتنويع مصادر تمويلها لتجنب الاعتماد على ممولين محددين.
- تستهدف المؤسسة إلى المحافظة على دعمها وتعزيزه، إلى أقصى حد ممكن، في مجال المساواة، إذ يشكل هذا الأمر شأغلاً أساسياً ومستمرًا.
- وفيما يتجاوز تقديم المساعدة المالية، ستواصل المؤسسة تزويد المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات باستشارات موجهة ومسارات إحالة إلى منظمات أخرى لتطوير التعاون فيما بينها، وزيادة القدرات على تطوير استراتيجيات لزيادة القدرة على التحمل، إضافة إلى المحافظة على إمكانية الحصول على الموارد المالية وتعزيزها.
- تنوي المؤسس مواصلة العمل على تعميق الأبحاث بشأن التمويل المحلي للفاعلين في المجتمع المدني. وقد تم إنجاز دراسة وتوصيات حول هذا الموضوع في عام 2020، ولكن تعطلت المناقشات بسبب انتشار كوفيد-19. ومن الضروري أن تتمكن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان من الحصول على تمويل داخلي (من موارد محلية/ وطنية) وليس فقط من الخارج (موارد دولية) بغية تقليص اعتمادها على التمويل الأجنبي. وينبغي استنساخ هذه الدراسة التي جرت في تونس وتوسيعها لبلدان أخرى في المنطقة.
- ختاماً، أعرب إدريس اليازمي عن رغبة الأعضاء في القيام بتجديد مجلس الأمناء بغية تزويده بطاقة جديدة من الشباب.

3- المناقشة مع مجلس الممثلين

بعد العرض المذكور أعلاه، افتتحت رينا روزنبرغ، بوصفها رئيسة المشاورة، النقاش مع مجلس الممثلين حول الأنشطة الرئيسية للمؤسسة وشؤونها المالية وتوجهها المستقبلي.

وأعرب عدة ممثلين عن تقديرهم العميق للعمل الذي أنجزته المؤسسة. وأكدوا بصفة خاصة على العمل الرائع الذي قامت به المؤسسة وأهميته للفاعلين الذين حصلوا على الدعم في سوريا والجزائر. كما حثوا المؤسسة على المحافظة على العمل الجيد في تلك السياقات الصعبة.

1-3 هيكل المؤسسة

طلب أحد المشاركين توضيح هيكل المؤسسة، وقدّم الرئيس أعضاء مجلس الأمناء الآخرين الذين يتخذون كافة القرارات بشأن المنح وتوجهات المؤسسة، ومن بينهم خميس شماري الذي كان من المهندسين الرئيسيين لتأسيس المؤسسة، وكمال الجندوبي، وسهير بلحسن، وليلى رحيوي التي تعمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المغرب، وهاني مجلي وهو خبير في الأمم المتحدة معني بسوريا، وبسمة قزماناني التي أدت دوراً مهماً في المفاوضات بشأن سوريا، وبهي الدين حسن وحبیب نصار ومارك شايد-بولسن ولين ويلتشممان وكريستين ميركيل. ثم وجّه الرئيس الشكر إلى الفريق الشاب والديناميكي الذي يصاحب مجلس الأمناء ويساعده. وأضاف أن المجلس يعقد اجتماعاً كل ستة أشهر، وأن الاجتماع المقبل سيُعقد في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وأعلن الرئيس عن التجديد المقبل لمجلس الأمناء، وأفاد بأن الرئيس الجديد للمؤسسة قد يكون قد تقلد منصبه في الاجتماع المقبل للجمعية العامة.

2-3 تدقيق الحسابات

أبلغ الرئيس مجلس الممثلين بأن مجلس الأمناء قرر تغيير شركة تدقيق الحسابات في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وذلك بناء على إجراء مناقصة تنافسية. وبما أن شركة ديلويت (Deloitte) ظلت تدقق حسابات المؤسسة لأكثر من 10 سنوات، عيّن مجلس الأمناء شركة (BDO) كمصدق حسابات خارجي، وذلك وفقاً للمعايير الدولية لتدقيق الحسابات، ومتطلبات إضافية تنطبق في الدانمرك.

2-3 تعزيز التبادل بشأن الأولويات المشتركة

أقر الرئيس بجديّة الأزمة الحالية في حقوق الإنسان العالمية كما هو الحال في بولندا وهنغاريا وبلدان أخرى في جميع أنحاء العالم التي كانت تقليدياً داعمة لحقوق الإنسان، إلا أن توجهاتها باتت تتغير حالياً. وتؤثر هذه الأزمة على المنطقة، لذلك من الضروري أن نتكاتف من أجل تعزيز عمل الفاعلين المعنيين بحقوق الإنسان وتعزيز المؤسسة. وقد أكد على الحاجة إلى التأمل بهذه القضايا، من قبيل الرابط ما بين العالم الرقمي وبين حقوق الإنسان، وأضاف بأنه من الضروري إعادة التفكير في الطرق التي يعمل عبرها الفاعلون، بمن فيهم نحن أنفسنا. وأعرب عن تأييده لرأي مجلس الممثلين بأنه سيكون مفيداً إثراء التأمل حول أنشطة المؤسسة وفقاً للموضوعات ذات الأولوية، من قبيل تأثير مكافحة الإرهاب على المدافعين، ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وكذلك تنظيم مناسبات للتفكير المشترك مع الأورو-متوسطة للحقوق وأعضائها من خلال تأسيس مجموعات عمل حول الأولويات المشتركة، من قبيل قضية التمويل على سبيل المثال.

2-3 إعادة توفير الموارد لحركة حقوق الإنسان

وختاماً، ذكر الرئيس بأن موضوع تمويل الجمعيات كان أمراً عارضته عدة بلدان عربية عندما برز في إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان الذي تم إقراره في عام 1998. وفي الوقت الحالي، ثمة بعض البلدان، بما فيها بلدان في شمال أوروبا ممن كانت سابقاً داعمة لحماية المدافعين، أخذت تغيّر أولوياتها. وثمة حاجة إلى حشد دعم جديد وشركاء جدد، والتفكير في طرق جديدة لجمع التمويل لمواصلة دعم المدافعين في المنطقة. ويُعتبر مشروع التمويل المحلي الذي تهتم به المؤسسة أحد الأفكار التي قد تساعد على تقليص الاعتماد على المانحين الأجانب، وبالتالي زيادة استقلال الجمعيات. وستُنشر الدراسة التي أجريت بخصوص تونس قريباً، وسنرسل نتائجها إلى أعضاء مجلس الممثلين. كما أشار الرئيس إلى التوصية بمشاهدة الممارسات الجيدة التي اكتسبتها المؤسسة، لا سيما في مجال التمويل.

اختتام المشاورة السادسة لمجلس الممثلين

بعد انتهاء المناقشات، اختتم إدريس اليازمي ورينا روزنبرغ المشاورة السادسة لمجلس الممثلين، ووجها الشكر إلى جميع المشاركين على أسئلتهم ومساهماتهم البناءة والمفيدة.

وأضافا بأن أفضل طريقة لتكريم ذكرى ميشيل توبيانا هي مواصلة الكفاح من أجل حقوق الإنسان، وقالوا إنهما يتطلعان إلى رؤية جميع المشاركين شخصياً بأسرع وقت ممكن.
